قال الشارح القطب واعلم ان نتج هذان الضربان الكلية لجواز ما منع بانه لا يلزم من اثبات كون نتيجة
الضربين الاولين جزئية يقتضي امتناع كون نتيجتهما كلية لا يجوز ان تصدق نتيجتهما جزئية كما بالخلف والعكس
وكلية لان تصدق الجزئية لا يكذب الكلية ثبت الشق الثاني انه لما جاز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتنع ايجاب الاخص لكل
افراد الاعم او سلبه عنها لم ينتج هذان الضربان الكلية او نقول لما جاز كون الاصغر اعم من الاكبر جاز كون الاكبر اخص
منها ولما جاز كون الاكبر اخص امتنع ايجابها لكل افراد الاصغر وسلبها عنها ولما امتنع ايجابها لم ينتج هذان الضربان
الكلية فلما جاز كون الاصغر اعم من الاكبر لم ينتج هذان الضربان الكلية فثبت ان نتيجتهما جزئية ومنع القصر اولا بالاستفاد
من كلمة انما بانه لو لم انحصار عدم انتاجهما الكلية بهذا الجواز كيف يمكن بيان ذلك بالرد الى الشكل الاول
وبالرد يكون احدى المقدمتين جزئية والنتيجة تابعة لاخس المقدمتين مثلا كل ب ج وكل ب د فبعض ج د
فنرده الى الشكل الاول بعكس الصغرى فنكون جزئية هكذا بعض ج ب وكل ب د فبعض ج د وابطل بانه
اثبات الجزئية لا ابطال الكلية والاول لا ينفي الكلية ومنع الكبرى كيف يبقيه القاعدة المنطقية بان الموجبة الكلية
لا تنعكس الا جزئية ومنع الملازمة ثانيا بالنظر الى التصوير الاول او منع ملازمة الكبرى الاولى بالنظر الى التصوير
الثاني كيف يصدق ويصح قولنا كل انسان نائم ولا شيء من الانسان بمستيقظ في البيت ما دام نائما فلا شيء من
النائم بمستيقظ في البيت ما دام نائما قال واذا لم ينتجا الكلية لم تنتج شيئا من الضروب الباقية اثبات لجزئية
نتيجة الضروب الباقية واثبت الملازمة بقوله لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب الثاني
اخص الضروب المنتجة للسلب والضرب الاول والثاني لم ينتجا الكلية ينتج من الشكل الثالث فاخص الضروب المنتجة
للايجاب والسلب لم ينتج الكلية واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم والاعم الضروب الباقية فاذا لم ينتج الكل لم ينتج شيء
من الضروب الباقية ونقض بانه لما بين كما مر ان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين فاستغنى الضروب الباقية عن البيان
لكن المقدم حق وكذا التالي ومنع الملازمة كيف انه قصد تكثير الطرق ولا مشاحة فيه ومنع ملازمة الكبرى
واثبت ولا بان نتيجة الاعم لازمة للاعم والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم فالنتيجة لازم الاخص فالاخص
ملزوم الاعم وهو ملزوم النتيجة فالاخص ملزوم لملزوم النتيجة والملزوم للملزوم النتيجة ملزوم ومنع المقدمة
الاجنبية بانا لا نسلم ان لازم اللازم يجب ان يكون نتيجة اذ النتيجة هي اللازمة لذاتها واثبت ثانيا بانه لما كان معنى
انتاج الاعم لزوم النتيجة في جميع المواد وبعض مواده انما هو ذلك الاخص فلو كان ذلك الاخص منتجا كان الاعم ايضا منتجا
لكن المقدم حق وكذا التالي ونقض بانه يلزم من ذلك كون انتاج الاخص علة لانتاج الاخص لانه يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه العدم وهو باطل لان معنى انتاج الضرب عدم تخلف النتيجة عنه في مادة والاخص هنا ليس
من مواد هذا الضرب لان المركب من الموجبتين الكليتين ضرب والمركب من الموجبة الجزئية والكلية ضرب اخر
واثبت قائلا بان النتيجة لازمة للاعم اللازم للاخص الغير المخالف له في الحدود وما هو لازم للاخص الغير المخالف له
لازم لذاته فنتيجة الاعم لازمة للاخص لذاتها لا بمقدمة غريبة ومنع كون الاعم مقدمة غريبة فيصح اثبات الاول
والثاني بمعنى اذا انتج الاعم انتج الاخص واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم ونقض بانه يلزم كون اللازم ملزوما والملزوم لازما
في هذا القضية وهو باطل ومنع بانه ان اريد ان انتاج الاعم والاخص كونان لازما وملزوما فلو نم وان اريد ان انتاج الاعم
الاخص وانتاج الاخص لازم فكما لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم ملزوم وانتاج الاخص لازم وكلما انتج الاعم انتج
ملزوما للوازم الاخص اي انتاج الاخص ويلزم كون لازم اللازم ملزوما للوازم الملزوم لان الاول انتاج للاعم
اللازم للاخص فيكون الانتاج لازما للاخص ويلزم ان يكون للوازم الواحد اي انتاج الاخص ملزومان احدهما الاخص
والثاني انتاج الاعم ونقض بانه يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي وهو ممتنع اذا المفروض هو
معلول ومنع استقلال العلتين اذ الاخص علة غير مستقلة في انتاجه وان علية انتاج الاعم لانتاج الاخص
بالواسطة فهو كذلك يكون مستقلة فالمقدمة الغريبة صادقة وهي لوزم اللوازم لازم لا لاعم ولان معنى انتاج الاعم
كون الانتاج لازما له في جميع المواد ومن جملتها الاخص فاذا انتج الاعم انتج الاخص وعدم كون الاخص في ضرب مغاير